1- محددات النمو الاقتصادي :

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي :

أ- **كمية ونوعية الموارد البشرية** : نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان ، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا تضاغف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار ، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)

ب- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج

ت- نسبة التعليم ، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال

ث- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

1- كمية ونوعية الموارد الطبيعية : يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات وغيرها . هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان ، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل

2- تراكم رأس المال : على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ، طرق المواصلات ، الجسور ، المدارس ، الجامعات وغيرها .أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي :

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار ، ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري ، فالمادي يتمثل في المصانع ، الآلات، وسائل النقل وغيرها ، والبشري يتمثل في التعليم ، التأهيل ، التدريب والصحة .

3- **معدل التقدم التقني** : ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطريق القديمة

4- **عوامل بيئية** : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة ، سواء كانت هذه البيئة سياسية ، اج ، ثقافية أو اقتصادية كما لابد من توفر قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة ، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي .

5- **التخصص و الإنتاج الواسع** : وهو الذي دعا إليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) ، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل ، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي

كخلاصة : لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد **أن تتوافر ثلاثة مكونات رئيسية وهي** :

تراكم راس المال

- مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الارض والمعدات المادية و الموارد البشرية
- ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي فالمصانع والعتاد والآلات تزيد من رصيد راس المال المادي للدولة ، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها

السكان ونمو القوى العاملة

- يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب التقليدي في حث النمو الاقتصادي
- فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين

التقدم التكنولوجي

- يعتبره عدد من الاقتصاديين اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي ،
- وينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لانجاز المهام التقليدية

ملاحظة :

بالرغم من أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي ، والتركيز على معدل النمو السكاني و الادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) ، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا غير أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة ، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير .

خصائص النمو الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة :

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "KUZNETS" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مءداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية ، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر ، فان للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي :

أولا : المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج : حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج ، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% ، و 1% للنمو السكاني ، أو 3% لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية

ثانيا : المعدلات المرتفعة للانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج : حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن اجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية ، ذلك لانها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات ، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل وراس المال . كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية ، تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج

ثالثا : المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي : تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغير القطاعي الهيكلي الملازم لعملية النمو ، ما نتج عنه التحول التدريجي من الانشطة الزراعية إلى الانشطة الصناعية ، ثم التحول من الصناعة إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات ، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الانشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها . فمثلا كان اجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط .

رابعا : المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي : عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الايديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية ، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة ، حيث أوضح MYRDAL أنها تمس الجوانب التالية :

أ- **الرشاد** : حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والانتاج والاستهلاك لكافة الانشطة بما في ذلك التقليدية منها ، فلا يمكن الحصول على موارد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة ، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الادوات الخاصة بذلك ، وانما ايضا إلى تفكير حديث .

ب- **التخطيط الاقتصادي** : حيث لابد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم ، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد ، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الاهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين ، وباستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو آخر .

ت-**التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة** : حيث لابد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقل الفوارق في توزيع الثروة والدخل ، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع .

ث- **تحسين المؤسسات والاتجاهات** : إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية ، مما يساعد على رفع الإنتاجية باقصى صورة ممكنة . كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت ، والالتزام والأمانة ، والقيادة والتعاون ، والاعتماد على الذات ، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر .

خامسا : **الهيمنة الدولية** : عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الاسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة – وهي في أغلبها بلدان نامية – مما أدى إلى تجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها ، خاصة المواصلات والاتصالات ، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة .

سادسا : **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي** : حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن ، فان ذلك لم يشمل كل سكان العالم ، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي ، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن ، و أصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة ، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة ، وهي تحتكرها حتى فيما بينها .